دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بني وليد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

المؤتمر العلمي الأول

السياسة النقدية في ليبيا
ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي
في ظل التطورات الحالية

بحث بعنوان :

السيولة المحلية والمعروض النقدي في ليبيا

إعداد:

د.حوسين مصباح العلام

أ.زينب القذافي بارود

بني وليد

2017-2-26

مقدمة :

يعتبر المصرف المركزي هو السلطة النقدية الوحيدة التي يحق لها إصدار النقد والتحكم في عرض النقود عن طريق مجموعة من الادوات متمشياً في ذلك مع وظائف معظم البنوك المركزية التي تحتكر عملية الاصدار، وذلك لان وجود يعد ضروري لتنفيذ السياسة الاقتصادية للحكومة، إلا أن هذه السلطة تعتبر مقيدة، وليست مطلقة، فمثلاً كي يتمكن البنك المركزي من إصدار عملة إضافية على ادارة البنك المركزي أن توفر الغطاء اللازم لهذا الاصدار الجديد أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية الاصدار، وفي ظل نظام الذهب كان الغطاء ذهنيا ولكن بالتخلي عن نظام الذهب اصبح الغطاء يتكون من عدة اصول مختلفة (ذهب – عملات اجنبية – اوراق مالية وتجارية – سندات حكومية)، فاذا كانت كمية الذهب والعملات الاجنبية (اصول حقيقية) كافية لتغطية الاصدار الجديد من العملة الورقية عندئذ يتم الاصدار، وان كان لا يكفي لتغطية الاصدار الجديد الاضافي يجب أن يتوفر لدى المصرف المركزي أنواع اخرى من الاصول كالأوراق المالية والتجارية واذونات الحزانة (أصول شبه حقيقية) لان المصرف المركزي لا يستطيع قبض قيمتها الا عند تاريخ الاستحقاق ، ويحصل البنك المركزي على الاوراق الحالية والتجارية من البنوك التجارية التي تصبح مدينة بقيمتها إلى البنك المركزي وفي هذه الحالة تقوم البنوك التجارية بالتنازل عن حقوقها تجاه الغير الى البنك المركزي ، فيصبح الاخر دائناً لهذا الغير ، ومن أمثلة تلك الاوراق والكمبيالات التجارية المخصومة وغيرها من السندات التي تمثل ديوناً معينة على المشروعات والافراد لصالح القطاع المصرفي، كما تستخدم أذونات الخزينة (السندات الحكومية) كغطاء للإصدار أي أن تقوم الحكومة بتقديم صكوك تصبح بموجبها الدولة مدينة بقيمتها الى البنك المركزي الذي يقوم بإصدار النقود لحساب ولفائدة الحكومة ، وتحصل عملية الاصدار عندما تقوم الحكومة أو البنك التجاري بتقديم الذهب أو العملات الاجنبية إلى البنك المركزي، وفي هذه الحالة يحصل البنك المركزي على اصل يقيد في جانب الاصول من ميزانيته، وفي المقابل يصبح ملزما بتقديم وحدات من العملة بقيمة ما دخل اليه من الاصول الي الحكومة أو البنك التجاري، فيقوم بإصدار نقدي جديد يقيد بجانب الخصوم من ميزانية المصرف المركزي، وعلى ذلك تعتبر عملية اصدار الاوراق النقدية عبارة عن تحويل الاصول إلى وحدات نقدية، وبالتالي كل ما سبق يعتبر توطئة عن اصدار النقد (عرض النقود) ، فعرض النقود أو بمعنى اوسع السيولة المحلية تتميز بالقبول العام ولا يحصل صاحبها على عائد

متمثل في سعر الفائدة، والسيولة النقدية أو عرض النقود هو موضوع دراستنا والذي سيتطرق الباحث اليه بشيءً من التفصيل والإيضاح من خلال البيانات والاحصائيات المتوفرة عن موضوع الدراسة، فموضوع السيولة يعد من المواضيع المهمة في تحديد السياسة الاقتصادية السليمة التي تحقق استقرار اقتصادي يضمن تحقيق معدلات تنموية للاقتصاد الوطني.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في الزيادة الكبيرة للسيولة المحلية (العرض النقدي) في البلاد عن طريق إصدار وحدات نقدية جديدة اضافية (السيولة الزائدة) ، مما ادى الى تضاعف الاسعار في ليبيا وانخفاض قيمة الدينار الليبي ، ومما زاد من تعميق هذه الأزمة وهي انقسام السلطة النقدية في البلاد وهو ما يقلق المودعين (انعدام الثقة بين المواطن والمصرف) نتيجة الظروف السياسية والامنية السائدة .

فرضية الدراسة :

تعتمد الدراسة على فرضية اساسية مفادها :

ان زيادة السيولة النقدية بشكل غير مدروس ومنظم في الاقتصاد وفي ظل انقسام السلطات النقدية داخل البلاد من شأنه التأثير على المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة الدينار الليبي امام العملات الاخرى ومن تم انخفاض القوة الشرائية .

اهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

1. دراسة التطورات النقدية .
2. تحليل مفهوم السيولة المحلية ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها .

اهمية الدراسة :

تكمن اهمية الدراسة في كونها تعالج اشكاليات حقيقية يعاني منها الاقتصاد الليبي تهدد بانهياره وارتهانه لمنظمات نقدية دولية ومن اهمها صندوق النقد الدولي ، وتعتبر هذه الدراسة من

المواضيع الهامة التي يحتاج اليها صانعوا السياسة النقدية في ليبيا خصوصاً في ظل التشظي الموجود سياسياً وامنياً ومن امثلة ذلك (انقسام السلطة النقدية في البلاد).

منهجية الدراسة :

سيعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تجميع البيانات من المصادر والمراجع والدوريات وغيرها من مصادر البحث ، وذلك للوصول الى نتائج علمية ومنطقية من دراسة موضوع السيولة المحلية والمعروض النقدي في ليبيا.

حدود الدراسة :

- استندت الحدود الزمنية لعدة سنوات ممتدة من مرحلة الاستقرار الى مرحلة الازمة الحالية 2005-2016م.
- اما الحدود المكانية للدراسة هي دراسة السيولة المحلية والمعروض النقدي في ليبيا.

محاور الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الى عدة محاور على النحو التالي :

المحور الاول : السيولة المحلية والعرض النقدي (المفهوم والتحليل).

المحور الثاني : تطور السيولة المحلية |(القاعدة النقدية).

المحور الثالث : تطور العملة المصدرة وسرعة التداول الدخلية للنقود.

المحور الرابع : الخاتمة .

المحور الاول : السيولة المحلية والمعروض النقدي (المفهوم والتحليل).

في هذا المحور سيتم ايضاح مفهوم السيولة واهميتها وكذلك تقديم تحليل يوضح مفهوم السيولة واقسامها ، وذلك لان السياسة النقدية لا ينبغي ان تقتصر على النقود باعتبارها وسيط للتبادل وانما الاتجاه الى مفهوم اوسع وهو مجال الاصول السائلة مثل اشباه النقود ، وعلى ذلك فان السيولة العامة تنصرف الى كافة الاصول السائلة وتعكس كمية النقود التي تؤثر على الطلب النقدي (الطلب الفعال) ، في القرارات الخاصة بالإنفاق القومي التي تحدد مستوى الطلب الفعال فهي لا تعتمد على من يقومون بالإنفاق ، وانما على مدى السهولة واليسر في حصولهم على النقود ايضاً.

اولا : مفهوم السيولة .

وهي "جاهزية الموجودات لتغطية الالتزامات التي تحصل بشكل يومي او في وقت قصير بشكل مباشر ، او قابلية تحويل الموجودات الى نقدية من اجل تجنب مشاكل الدفع بشكل مباشر" [1].

ومنهم من عرف السيولة على انها " قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع ، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية احتياجات المجتمع "[2].

وتعرف ايضاً على انها " مدى توافر اصول سريعة التحويل الى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير "[3].

تبين من هذه التعاريف ان السيولة مسألة نسبية لها متغيرين **المتغير الاول** : الاصول السائلة ، **والمتغير الثاني** : هو سحوبات المودعين وطلبات الائتمان ، وبطبيعة الحال تختلف الاصول السائلة في درجة سيولتها او في امكانية تحويلها الى نقدية بدون خسائر ، ومن جهة اخرى فإن قيام المودعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الائتمان تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة وخطيرة ، فالنقود ليست هي المستودع الوحيد للثروة لان هناك مستودعات للقيمة

[1] ضياء الدين الغنيم ، السيولة والربحية ، رسالة غير منشورة ، جامعة دمشق ، 2008، ص2.
[2] فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري ، ادارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر" ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2000، ص 93.
[3] سيد الهواري ، ادارة البنوك "مع التركيز على البنوك التجارية والبنوك الاسلامية "، دار الجبل ، القاهرة ، 1987، ص60.

كثيرة وتتفاوت في سيولتها من اصول حقيقية عينية (كالأراضي والعقارات والتحف وبعض السلع المعمرة) منخفضة السيولة ، الى اصول مالية (كالأسهم والسندات واذونات الخزانة والسندات الحكومية والودائع الغير جارية بالمصارف والمؤسسات الائتمانية).

ومن هنا فإن السيولة في مجملها : – هي امكانية تحويل الاصل الحقيقي او المالي بسرعة الى نقود سائلة وبدون خسارة .

ثانياً : أهمية السيولة .

عند الحديث عن اهمية السيولة يجب الاشارة الى الدوائر الذي يدور حولها النشاط الاقتصادي والذي تنقسم إلى[1]:

1– الدائرة المادية: وهي التي يمكن أن نسميها بالعرض الكلي وتتمثل هذه الدائرة بكافة التدفقات السلعية.

2– الدائرة النقدية: وتتمثل في الطلب الكلي وكافة التدفقات النقدية.

وفي هذه الحالة فان التوازن المالي يحدث عندما تكون (التدفقات النقدية = التدفقات السلعية)، أي يحدث توازن وبالتالي فإن الدائرة النقدية تبدء من المصرف المركزي عن طريق ما يصدره من أوراق البنكنوت (العملة الرسمية للدولة) ومن الحكومة عن طريق ما تصدره من أنواع النقود المساعدة والمصارف التجارية.

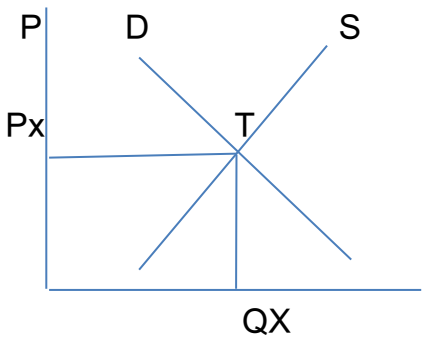

الشكل رقم (1) يبين التوازن المالي

[1] نوري عبد السلام بريون ، محاضرة في النقود والبنوك ، اكاديمية الدراسات العليا /طرابلس ، 2006/3/19.

وبالتالي يمكن تلخيص أهمية السيولة في التالي[1]:

1- مواجهة الأحداث الطارئ التي تتطلب أموالاً لمواجهتها .
2- تدعيم ثقة مقترضيها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بسداد التزاماتها المترتب عليها في مواعيدها المحدد.
3- الاقلال من تكلفة الانتاج عن طريق منع حدوث اختناقات في سير العملية الانتاجية.
4- الاستفادة من فرص الاستثمارات ذات الريعية العالية وخاصة في الاوقات التي يصعب فيها الحصول على قروض.

وعلى الرغم من تعدد مزايا توفر النقدية في المنشأة إلا أن هناك حداً لحجم هذه المبالغ لا يجوز تجاوزه فمن مساوي توفر السيولة الزائدة ما يلي:

1- تشجيع الادارة على التبذير وصرف الاموال في مجالات غير مفيدة.
2- تشجيع الادارة على المضاربة عن طريق شراء مواد وبضائع تزيد عن حاجة المنشأة وربما يؤدي ذلك إلى حدوث خسائر أو اخطار غير محتملة.
3- يدل وجود الاموال الفائضة على إهمال الادارة وعدم قدرتها على استثمارها.

ثالثاً: تحليل مفهوم السيولة المحلية (عرض النقود)[2].

عند الحديث عن السيولة المحلية واقسامها يجب علينا تفصيل السيولة المحلية (من السيولة المحلية الخاصة الى السيولة المحلية العامة) وتحليل القاعدة النقدية وتبيان المعروض النقدي من خلال مجموعة من المعادلات التوضيحية وهي على النحو الاتي :

$$M1 = CC + DD$$

M1 = عرض النقود بمفهومه ضيق

CC = العملة لدى الجمهور

DD = الودائع تحت الطلب

[1] ضياء الدين غنيم ، السيولة والربحية ، مرجع سبق ذكره ، ص3.
[2] من اعداد الباحث استناداً الى اطلاعه على عدة مراجع ومعلومات بحكم التخصص.

فالمعادلة السابقة توضح عرض النقود بمفهومه الضيق والذي يقتصر على رصيد النقد المتداول والعملة المساعدة أي العملة خارج الجهاز المصرفي (لدى الجمهور)، بالإضافة إلي الودائع الجارية الخاصة (ودائع تحت الطلب).

واما بالنسبة لتوزيع العملة المصدرة في الاقتصاد يمكن تفصيلها على الوجه التالي من خلال هذه المعادلة :

$$IC = CWCeB + CWCoB + CWGT + CWPcc$$

العملة = البنك المركزي + البنوك التجارية + الحكومة + الجمهور

المعادلة السابقة تبين توزيع العملة المصدرة من المصرف المركزي ولكن هذه العملة لا يمكن حسابها ككل من قبيل عرض النقود والتي يمكن ابرازها على النحو التالي:

- ودائع المصارف التجارية في المصرف المركزي: الودائع لا نشملها من عرض النقود وهي عملة ذات قوة عالية[*] يستطيع المصرف التجاري أن يطلبها في أي وقت ويحصل عليها بصورة نقدية (كاش).
- الودائع الحكومية: لا تحتسب من عرض النقود لان الحكومة تستطيع أن تستلف ما تريد من البنوك.
- الودائع بين البنوك: مثل ودائع البنوك التجارية لدي الجمهورية أو الجمهورية لذا الصحاري فهي حسابات بين البنوك.

ومن أهم النقاط التي يجب دراستها وتوضيحها وهي كيفية الحصول على العملة خارج الجهاز المصرفي(لدى الجمهور):

$$CC = Ci - CWCo \pm CWb$$

CC = العملة عند الجمهور (النقود الإلزامية).

Ci = العملة المصدرة من المصرف المركزي.

[*] ذات قوة عالية (اي يمكن تحويلها الى سيولة بسرعة).

CWCo = عملة عند المصارف التجارية كاحتياطيات.

CWb = عملة مع قسم العمليات بمصرف ليبيا المركزي.

السيولة المحلية أو السيولة العامة: عند الحديث عن السيولة يجب توضيح اقسامها وكيفية حسابها من خلال المقاييس التالية:

1- **إجمالي السيولة المحلية الخاصة:** حيث تشتمل السيولة المحلية الخاصة بالإضافة إلي مكونات المفهوم الضيق على أشباه النقود، وهي عبارة عن الودائع الآجلة ، والودائع الادخارية بالبنوك التجارية.

$$M2 = M1 + TSD$$

M2 = التعريف الواسع لعرض النقود.

M1 = التعريف الضيق لعرض النقود

TSD = ودائع الادخار ولأجل

2- إجمالي السيولة المحلية العامة:

تشمل السيولة المحلية العامة بالإضافة إلي مكونات المفهوم الواسع علي الأصول الأخرى عالية السيولة مثل الودائع الادخارية غير العائلية والسندات والأذونات الحكومية حيث تتضمن السيولة المحلية العامة الودائع الحكومية الجارية والغير جارية لذا الجهاز المصرفي و التي يمكن توضيحها من المعادلة التالية التي تبين كيفية حساب السيولة المحلية العامة :

$$M3 = M2 + GD$$

M3 = إجمالي السيولة المحلية العامة

M2 = إجمالي السيولة المحلية الخاصة

GD = الودائع الحكومة

القاعدة النقدية:

تتمثل القاعدة النقدية في آليات تضمن قدرا من التناسب بين اصدار النقود والحاجة اليها طبقا لتطور الأوضاع الاقتصادية في المجتمع.

كيفية احتساب القاعدة النقدية :

$$B = R + CC$$

B = القاعدة النقدية.

R= الاحتياطي النقدي.

CC = عملة عند الجمهور.

$$R = RD + VC$$

R = الاحتياطي النقدي.

RD = ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي.

VC = احتياطي كاش لدى المصارف التجارية.

المحور الثاني: تطور السيولة المحلية (القاعدة النقدية):

السيولة المحلية تشمل عرض النقود بالمفهوم الضيق **(M1)** والمتمثل في العملة خارج المصارف (لدى الجمهور)، والودائع تحت الطلب، إضافية إلى ما يعرف بأشباه النقود والتي تشمل (ودائع لأجل والادخار وودائع بالعملات الاجنبية مخاطبات الضمان والاعتمادات المستندية والتأمينات النقدية) وبالتالي اطلق عليها بالسيولة المحلية لاشتمالها على المفهومين (عرض النقود بالمفهوم الضيق والواسع) **(M2)** ، والجدول رقم (1) يبين تطور السيولة المحلية **(M1+M2)** للفترة 2005-2016م.

جدول رقم (1) تطور السيولة المحلية للفترة 2005–2016م "بالمليون دينار"

السنة	عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1)				اشباه النقود			عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2)	معدل النمو %
	عملة لدى الجمهور	ودائع تحت الطلب	المجموع	معدل النمو %	ودائع لأجل	ودائع ادخارية	المجموع		
2005	3308.7	10719.4	14028.1	33.13	2368.2	700	3068.2	17096.6	30.0
2009	6962.9	31206.5	38169.4	172.1	5276.9	715	5991.9	44161.3	158.3
2013	13419.9	50879.5	64299.4	68.4	4043.6	662.9	4706.5	69005.9	56.25
2016	26452.5	62840.0	89292.4	38.8	571.3	571.3	1837.7	91130.1	32.1
المجموع			205789.3				15604.3	221393.9	

المصدر : من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الاحصاءات النقدية لمصرف ليبيا المركزي 2005–2016م.

وبالتالي فإن الجدول رقم (1) يوضح تطور السيولة المحلية اثناء فترة الدراسة 2005 – 2016م، حيث بلغت الزيادة التي حققتها السيولة المحلية في هذه الفترة ما مقداره (74033.5) مليون دينار، أي زادت من (17096.6) مليون دينار عام 2005 إلى (91130.1) مليون دينار عام 2016 بمتوسط نمو(433%) أي أضعاف ما كان عليه في سنة 2005 ، شكل منها عرض النقود بمفهومه الضيق بالإجمالي اثناء فترة الدراسة ما قيمته (205789.3) مليون دينار ما نسبته 92.9% من اجمالي عرض النقود ، بينما بلغت اشباه النقود ما قيمته (15604.3) مليون دينار اثناء فترة الدراسة أي ما نسبته 7.04% من اجمالي عرض النقود.

فعند الحديث عن تطور السيولة المحلية يجب المقارنة بين فترات الدراسة ، أي النظر على ما كانت عليه السيولة المحلية في بداية فترة الدراسة ومقارنتها إلى ما وصلت إليه في نهاية فترة الدراسة، ولنبدأ التحليل لمفهوم النقود بمفهومه الضيق أي (العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب)، فقد بلغت العملة خارج المصارف في بداية فترة الدراسة (3308.7) مليون دينار عام 2005، ووصلت إلى (26452.5) مليون دينار ليبي عام 2016، أي بمعدل زيادة (700%)، بينما بلغت ودائع تحت الطلب بداية فترة الدراسة (10719.4) مليون دينار عام 2005 حتى وصلت (62840) مليون دينار ليبي عام 2016 أي بمعدل زيادة (486%).

أما مفهوم النقود بالمعني الواسع **(M2)** فقد انخفضت ودائع لأجل من (2368.2) مليون دينار ليبي 2005 إلى (1266.4) مليون دينار 2016، أي انخفضت بمعدل (-46.5%)، وأما

بالنسبة لودائع الادخار فقد انخفضت من (700) مليون دينار ليبي عام 2005 إلى (571.3) مليون دينار ليبي عام 2016 أي انخفضت بمعدل (-18.3%).

وبالتالي ومن خلال تحليلنا لتطور السيولة المحلية اثناء فترة الدراسة اتضح زيادة واضحة ومضطردة في العملة خارج المصارف (لدى الجمهور) والودائع تحت الطلب أكثر من الودائع الزمنية وذلك لانعدام الثقة بين الجمهور والمؤسسات النقدية بالبلاد (المصارف) وذلك لأسباب أمنية وسياسية بحته، كما أن هذه البيانات توضح أهمية عرض النقود بمفهومه الضيق في تكوين السيولة المحلية إذ بلغت نسبته 92.9% مقابل 7.04% لأشباه النقود وهذا اتضح جلياً من الجدول رقم (1) الذي يبين تطور السيولة المحلية في ليبيا 2005 -2016م.

وبالنظر للشكل رقم (2) الذي يبين تطور السيولة المحلية في ليبيا اثناء فترة الدراسة وخصوصاً الودائع تحت الطلب ، وهذ مؤشر يبين ان هذه الزيادة كانت نتيجة ارتفاع في الانفاق على المرتبات والمهاية، والذي يقابله تفضيل الافراد لاحتفاظهم بالسيولة لقلة الثقة بين المواطن والجهاز المصرفي .

الشكل رقم (2)
تطور السيولة المحلية للفترة 2005-2016م

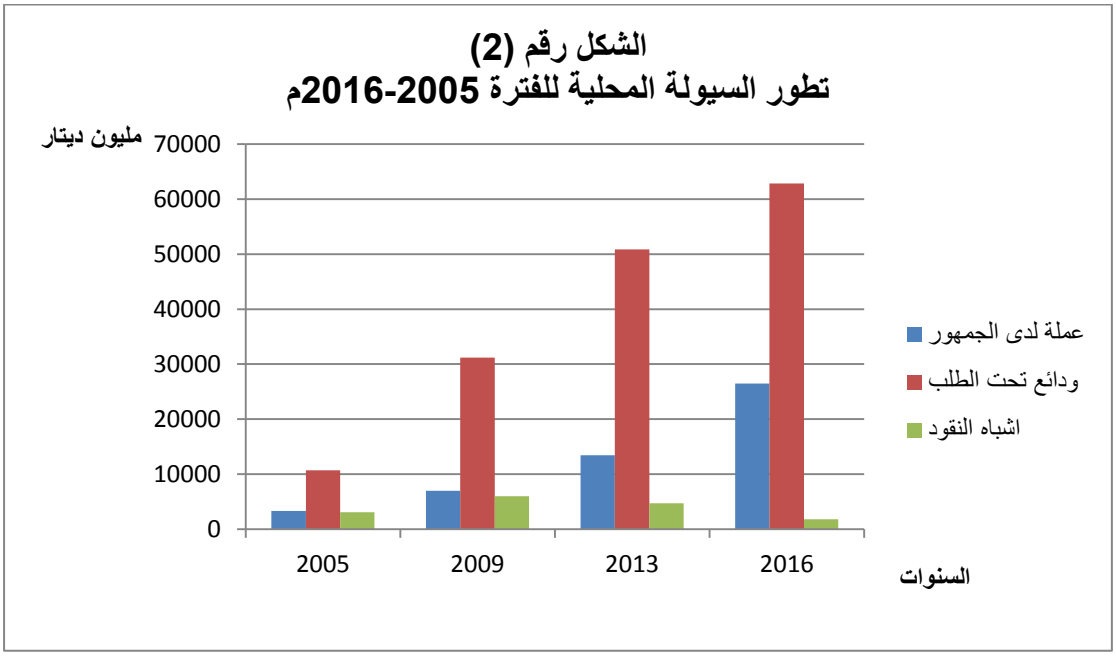

المصدر : الشكل من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الجدول رقم (1).

يبين الشكل رقم (3) الودائع لدى المصارف التجارية في ليبيا اثناء فترة الدراسة والتي تتكون من (الودائع تحت الطلب ، الودائع لأجل ، الودائع الادخارية) ، وبالنظر الى هذا الشكل تتضح

الزيادة في الودائع تحت الطلب اثناء فترة الدراسة من (10719.4) عام 2005 الى (62840) مليون دينار عام 2016م ، بينما شهدت الودائع لأجل انخفاضاً كبيراً في السنوات الاخيرة لفترة الدراسة ، فقد انخفضت من (5276.9) عام 2009 ، الى (4043.6) عام 2013 ، والى (1266.4) عام 2016 ، واما الودائع الادخارية انخفضت ايضاً من (700) مليون دينار بداية فترة الدراسة عام 2005 ، الى (662.9) و (571.3) عامي (2013، 2016) على التوالي .

الشكل رقم (3)
الودائع لدى المصارف التجارية في ليبيا للفترة 2005-2016م

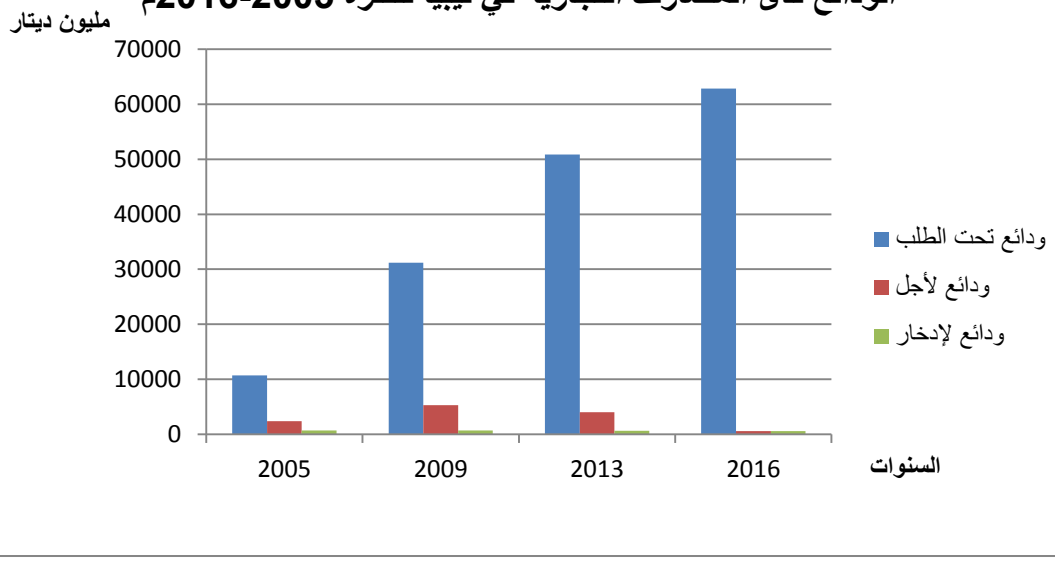

المصدر : الشكل من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الجدول رقم (1).

ونظرا لأهمية عرض النقود بمفهومه الضيق فقد حدد الجدول رقم (2) هذه الاهمية من خلال حساب معامل التفضيل النقدي أي أن الافراد يرغبون في الاحتفاظ بنسبة من دخلهم في شكل نقدي سائل، وبالتالي فإن التفضيل النقدي أي الحصول على نقود في صورة سائلة سيؤثر في المستوي العام للأسعار، فعند حساب معامل التفضيل النقدي لفترة الدراسة نجد زيادة هذا المعامل من (22.3%) عام 2009 إلى (26.6%) عام 2013، الى (42%) عام 2016 من خلال حساب معامل التفضيل النقدي، فالزيادة تدل على تفضيل الافراد الاحتفاظ بالسيولة في صورة سائلة، وكذلك يبين الشكل رقم (4) معدلات التفضيل النقدي .

$$\text{معامل التفضيل النقدي} = \frac{\text{العملة خارج المصارف}}{\text{الودائع تحت الطلب}}$$

جدول رقم (2) معامل التفضيل النقدي 2005-2016م "نسبة مئوية %"

السنة	عملة لدى الجمهور	ودائع تحت الطلب	معامل التفضيل النقدي %
2005	3308.7	10719.4	30.8
2009	6962.9	31206.5	22.3
2013	13419.9	50879.5	26.3
2016	26452.5	62840	42.0

المصدر : من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الجدول رقم (1) .

- معامل التفضيل النقدي = العملة لدى الجمهور/ الودائع تحت الطلب.

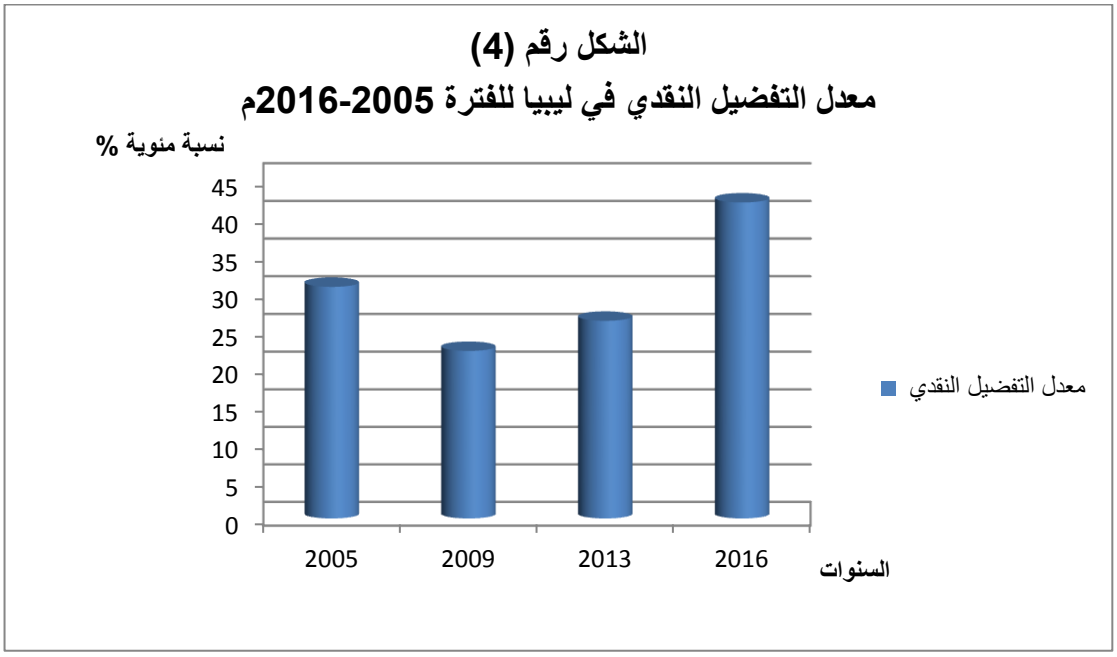

المصدر : الشكل من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الجدول رقم (2).

ولتوضيح التطور في السيولة المحلية بشيء من التفصيل نتحدث عن القاعدة النقدية في ليبيا اثناء فترة الدراسة 2005 – 2016، والجدول رقم (3) يبين القاعدة النقدية في ليبيا لفترة الدراسة، وعند تحليل البيانات الواردة في التقارير المختلفة لمصرف ليبيا المركزي نجد أن عرض النقود قد وصل إلى (91130.1) مليون دينار عام 2016 منها (26452.2) مليون دينار عملة خارج المصارف أي ما نسبته (29%) من العملة المحلية توجد في النشاط الاقتصادي خارج النظام المصرفي ، وتعتبر هذه النسبة مقارنة بحجم الاقتصاد كبيرة جداً، وبالمقارنة نجد أن هناك أزمة سيولة والمصارف تشتكي من الزيادة في الطلب على السيولة وذلك لعدم مقدرتها على الطلب المتزايد للسيولة، وعند النظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (3) لفترة الدراسة نجد

أن النقود أو العملة خارج الجهاز المصرفي كان مقدارها على التوالي (3308.7 ، 6962.9 ، 13419.9) مليون دينار للأعوام (2005، 2009، 2013) ولم تكن هناك أزمة للسيولة، أما في السنة الاخيرة من سنوات الدراسة 2016، بلغ مقدار السيولة خارج الجهاز المصرفي ما مقدار (26452.5) مليون دينار، ويعاني فيها الاقتصاد الليبي شح في السيولة لزيادة الطلب عليها والسبب الرئيسي هو انعدام الثقة بين المواطن والجهاز المصرفي ولأسباب أمنية وسياسية ايضاً، وذلك لزيادة التشطيء والاختلاف والاقتتال في البلد افقد المواطن الثقة في المصارف وزد على ذلك تنامي السوق السوداء لوجود بيئة مناسبة للعمل خصوصاً في ظل ضعف الدولة ومؤسساتها وانقسام السلطة النقدية في البلاد بين المصرف المركزي طرابلس والبيضاء.

- **تحليل القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها :**

أ. تحليل القاعدة النقدية:

اما عن تحليل القاعدة النقدية في ليبيا خلال فترة الدراسة يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (3) على النحو التالي :

جدول رقم (3) القاعدة النقدية للفترة 2005-2016م "بالمليون دينار"

السنة	عملة لدى الجمهور (1)	احتياطيات المصارف التجارية والاهلية			ودائع المؤسسات العامة تحت الطلب لدى المصرف المركزي (3)	القاعدة النقدية (1)+(2)+(3)	معدل النمو %
		نقدية في الصندوق	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	المجموع (2)			
2005	3308.7	173.0	2747.5	2920.5	1441.6	7670.8	50.72
2009	6962.9	512.0	12670	13182	317.9	20462.8	166.7
2013	13419.9	1622.6	20165.4	21788	1678.6	36886.5	80.2
2016	26452.5	690.5	22542.5	23233	2116.1	51801.6	40.4

المصدر : من اعداد الباحث استناداً لبيانات القاعدة النقدية الواردة في الاحصاءات النقدية لمصرف ليبيا المركزي 2005-2016م.

بينما يبين الشكل رقم (5) القاعدة النقدية في ليبيا والتي تتكون من احتياطيات المصارف التجارية والاهلية ، وودائع المؤسسات العامة لدى المصرف المركزي ، وعملة لدى الجمهور ، انظر الى الشكل رقم (5).

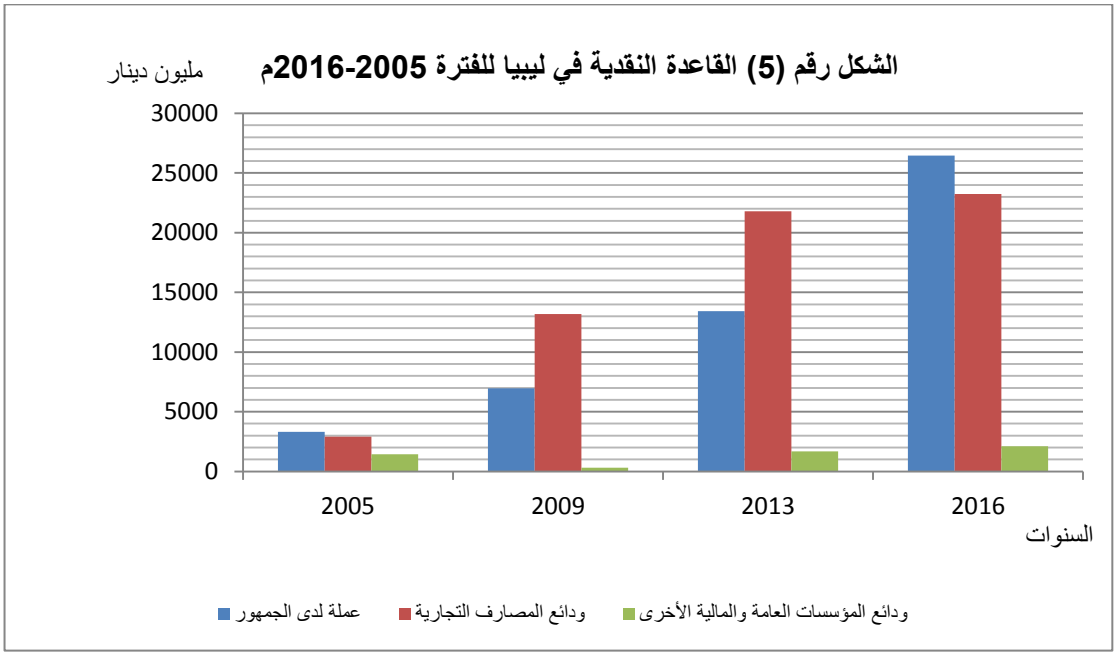

المصدر : الشكل من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الجدول رقم (3).

كما تشير بيانات القاعدة النقدية أن العملة خارج المصارف بلغت عام 2016 ما مقداره (26452.5) مليون دينار، ونقدية لدى الصندوق (الخزينة) (690.5) مليون دينار، وودائع المصارف التجارية والاهلية لدى مصرف ليبيا المركزي (22542.5) مليون دينار، وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي (2116.1) مليون دينار، أي ما مجموعه (51801.6) مليون دينار ومن هذه البيانات فإن القاعدة النقدية تشهد ارتفاعاً وتضخماً ملحوظ عما كانت عليه في الاعوام السابقة لفترة الدراسة ، والجدول التالي رقم (4) يبين تضخم القاعدة النقدية في ليبيا 2005 – 2016م.

جدول رقم (4) تضخم القاعدة النقدية في ليبيا 2005-2016م "بالمليون دينار"

السنة	2005	2009	2013	2016
مجموع القاعدة النقدية	7670.8	20462.8	36886.5	51801.6
عملة خارج المصارف	3308.7	6962.9	13419.9	26452.5
نسبة عملة خارج المصارف للقاعدة النقدية	%43	%34	%36	%51

المصدر: من اعداد الباحث استناداً الى البيانات المتحصل عليها من مصرف ليبيا المركزي لسنوات مختلفة.

عند تحليل تضخم القاعدة النقدية في ليبيا تتضح الزيادة التي طرأت على القاعدة النقدية في ليبيا خلال فترة الدراسة وهذا ما تم توضيحه في الجدول رقم (4) والشكل رقم (6)، ومن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (4) يمكن القول أن السبب الرئيسي لتضخم القاعدة النقدية في السنوات الاخيرة من الدراسة هو الانفاق على المرتبات التي شهدت زيادة كبيرة جداً، وأما ارتفاع السيولة لدى الافراد خارج المصارف هو بسبب انعدام الثقة وغياب الاستراتيجية والخطط التي من شأنها إعادة الثقة في المصارف وتقديم الخدمات للمواطن وخصوصاً الالكترونية.

الشكل رقم (6)
تضخم القاعدة النقدية للفترة 2005- 2016م

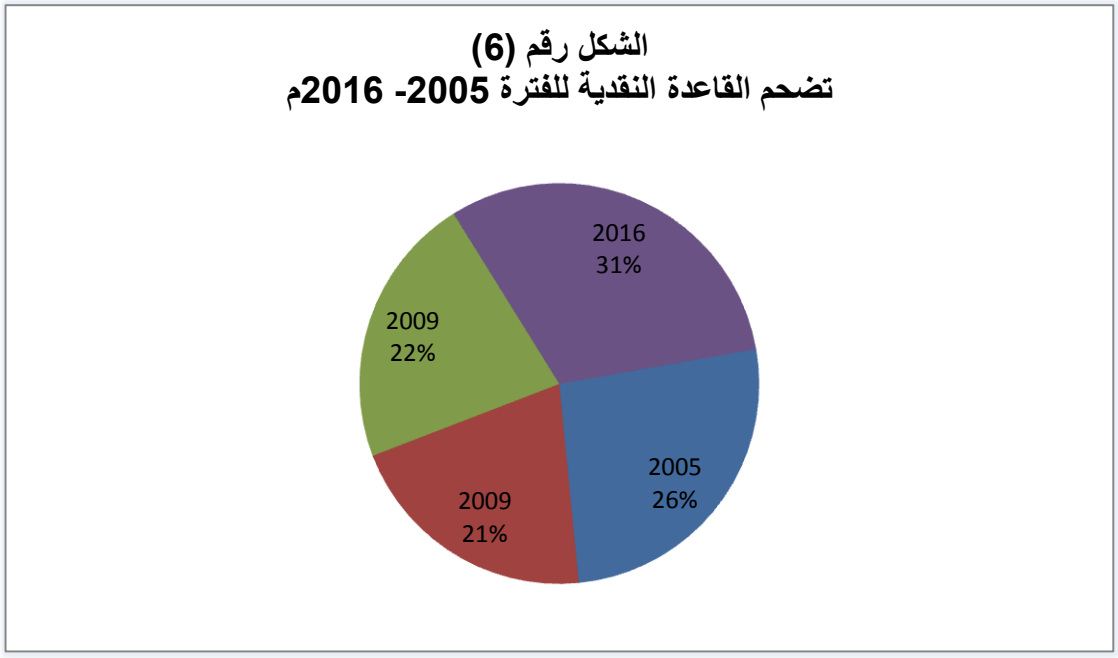

المصدر : الشكل من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الجدول رقم (4).

ب- تحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية :

فالعوامل المؤثرة في القاعدة النقدية في ليبيا لفترة الدراسة تنقسم بين صافي الاصول الاجنبية مضافاً اليها صافي الأصول المحلية والتي يمكن ايضاحها من الجدول التالي رقم (5).

جدول رقم (5) العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية للفترة 2005-2016م "بالمليون دينار"

السنة	صافي الأصول الأجنبية (1)	صافي الأصول المحلية					المجموع الكلي (1)+(2)
		صافي المستحقات على الخزانة	المستحقات على القطاعات الاخرى	المستحقات على المصارف التجارية	صافي البنود الأخرى	المجموع (2)	
2005	54447.9	31395.3-	926.8	1.8	16310.4-	46777.1-	7670.8
2009	128191.6	70702.4-	515.1	51.9	37593.4-	107728.8-	20462.8
2013	150927.5	53248.2-	0.0	0.0	60792.8-	1144041.0-	36886.5
2016	101845.0	6737.2-	0.0	0.0	43306.2-	50043.4-	51801.6

المصدر : من اعداد الباحث استناداً لبيانات القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها الواردة في الاحصاءات النقدية لمصرف ليبيا المركزي 2005-2016م.

ومن العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية مايلي[1] :

1- **صافي الاصول الاجنبية** : وهي عبارة عن الاصول الاجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية مطروحاً منها الخصوم الاجنبية لدى هذه المصارف.

2- **الاصول المحلية:**

وتتمثل هذه الاصول في الاتي:

1- المستحقات على الخزانة العامة مطروحاً منها ودائع الخزينة العامة.

2- المستحقات على القطاعات الاخرى نقدية أو غير نقدية.

3- المستحقات على المصارف التجارية.

[1] مصرف ليبيا المركزي ، الاحصاءات النقدية والمصرفية لسنوات محتلفة اثناء فترة الدراسة .(إدارة البحوث والاحصاءات).

4- صافي البنود الأخرى: وهي عبارة عن البنود التي لم يتم تصنيفها مثل حساب رأس المال والاحتياطيات، بما في ذلك المقابل التخصيصات حقوق السحب الخاصة والاصول الثابتة وكذلك الاصول والخصوم الاخرى.

ومن خلال الجدول نحصل على القاعدة النقدية لسنوات الدراسة من خلال الاتي:

(صافي الاصول الاجنبية - صافي الاصول المحلية) = القاعدة النقدية

- وعند النظر للبيانات في الجدول رقم (5) فإنه يتضح أن صافي المستحقات على الخزانة العامة في زيادة سالبة وهذا نتيجة التجاء الخزانة العامة للجهاز المصرفي لتمويل العجز في الخزانة العامة الناجم عن انخفاض اسعار النفط إلا في السنوات الاخيرة فقد انخفضت المستحقات 2016 إلى (- 6737.2) لاقتصار الخزانة العامة على صرف المرتبات فقط من 2014، إضافة إلى تقليص عدد الموظفين بقوائم الازدواجية الوظيفية مما قلل العجز على الخزانة العامة.
- وأما المستحقات على القطاعات الأخرى كانت في السنوات الاخيرة تساوي (صفر) وذلك نتيجة لعدم منح الائتمان المقدم للقطاعات الاقتصادية، وكذلك من الاسباب هو تسوية بعض الجهات العامة لديونها مع المصارف التجارية.
- وأما صافي البنود الاخرى فيشمل عدة بنود منها الاصول والخصوم الغير مصنفة.

المحور الثالث: تطور العملة المصدرة وسرعة التداول الدخلية للنقود.

اولاً: تطور العملة المصدرة للتداول 2005 – 2016م.

من المهام الرئيسية لمصرف ليبيا المركزي وهى مهمة اصدار النقود بنوعيها الورقي والمعدني بمختلف فئاتها وهذه المهام أوكلها القانون المصرفي للمصرف المركزي ، والتي اشترط فيها أن تقابل مجموع النقود سواء كانت الورقية أو المعدنية منها بصفة دائمة اصول تتكون من الاتي:

1- سبائك أو نقود ذهبية أو كلاهما أو نقود أجنبية قابلة للتحويل أو حقوق السحب الخاصة، بحيث لا يقل قيمة كل ذلك عن نسبة (30%) من مجموع اصول قسم الاصدار.
2- أذونات مالية وسندات تصدرها الخزانة العامة في ليبيا وتستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر سنة بحيث لا تزيد قيمتها عن (20%) من مجموع اصول قسم الاصدار .
3- اذونات خزانة تصدرها حكومات اجنبية يمكن الاحتفاظ بعملاتها بموجب الفقرة (1) .
4- سندات مالية تصدرها أو تضمنها مؤسسات مالية دولية أو إقليمية تشترك ليبيا في عضويتها، أو حكومات اجنبية يمكن الاحتفاظ بعملاتها بموجب الفقرة (1) من هذه المادة ، وتستحق الدفع في مدة لا تتجاوز خمسة عشر سنة بحيث لا تزيد عن (10%) من مجموع اصول قسم الاصدار.

وكل من الجدول رقم (6) والشكل رقم (7) يوضحان تطور العملة المصدرة في ليبيا لفترة الدراسة 2005 – 2016م.

جدول رقم (6) تطور العملة المصدرة للتداول 2005-2016م "بالدينار الليبي"

السنة	عملة ورقية	عملة معدنية	المجموع
2005	3,473,803,735	8,256,265	3,482,060,000
2009	7,463,577,985	12,492,015	7,476,070,000
2013	15,009,302,735	33,893,715	15,043,196,450
2016	26,737,895,135	53,441,315	26,791,336,450

المصدر : من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في النشرات والاحصائيات النقدية لمصرف ليبيا المركزي 2005-2016م.

الشكل رقم (7)
تطور العملة المصدرة للتداول لليبيا للفترة
من 2005 الى 2016م

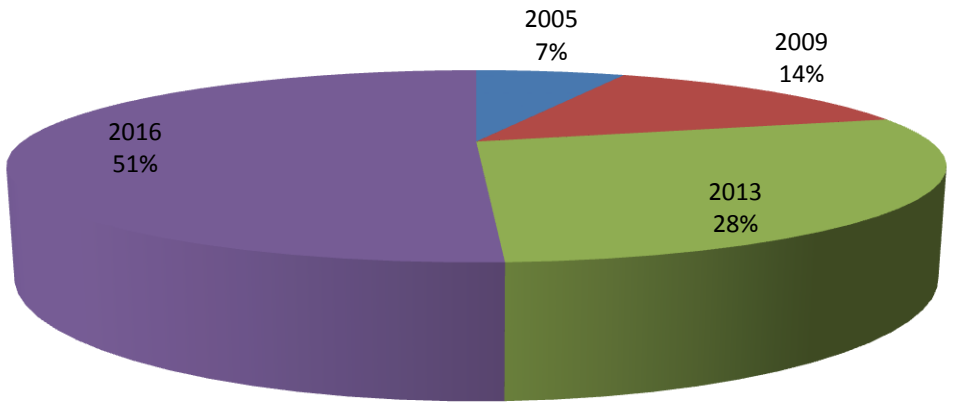

المصدر : الشكل من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الجدول رقم (6).

من خلال الجدول رقم (6) يتضح التطور الملحوظ للعملة المصدرة للتداول خلال فترة الدراسة فقد ازدادت من (3482) مليون دينار عام 2005 إلى (26791) مليون دينار عام 2016، بمعدل زيادة قدره ما يقارب (700%) وهى زيادة كبيرة جداً، ولعل هذه الزيادة التي يشهدها رصيد العملة المصدرة للتداول خلال فترة الدراسة تنعكس على ارتفاع غطاء العملة مع التفاوت في مكونات هذا الغطاء بين الاصول المحلية والاجنبية، ولعل الانخفاض في الاصول الاجنبية من (150927) مليون دينار عام 2013 إلى (101845) مليون دينار عام 2016 يعود إلى انخفاض ايرادات النفط نتيجة إلى الاحداث التي تشهدها البلاد من اقتتال ونزاع مسلح، وانقسام سياسي كانت له آثاره على الاقتصاد الليبي ، ومن ابرزها في المجال النقدي انقسام السلطة النقدية بالبلاد، وأما الاصول المحلية فارتفاعها أو انخفاضها هي محصلة لارتفاع أو انخفاض الاصول الاجنبية عموماً فإن الزيادة التي شهدتها العملة المصدرة للتداول خلال فترة الدراسة تعود إلى مجموعة من الاسباب لعل من أهمها:

1- تزايد اعتماد الخزانة العامة على المصرف المركزي في تمويل النفقات العامة أو ما يعرف بالدين المصرفي العام المحلي وخصوصاً بانخفاض ايرادات النفط.

2- الاعتماد على النقود في ابرام الصفقات لتمويل المبادرات الفردية والتشاركيات وعمليات الاستيراد والتصدير التي شهدت اتساع كبير.

3- ارتفاع معامل التفضيل النقدي والذي يصل إلى ما يقارب (42%) من إجمالي العملة خارج المصارف على ودائع تحت الطلب والسبب في الزيادة هو انعدام الثقة بين المواطن والمصارف.

ثانيا: تطور سرعة التداول الدخلية للنقود من (2005-2016م).

أن سرعة التداول الدخلية للنقود تعبر عن المظهر الخارجي لما يحدث من تغيرات في تفضيل السيولة أو الطلب على النقود ويمكن تحليله على النحو التالي:

- انخفاض سرعة التداول الدخلية للنقود تعني ارتفاع تفضيل السيولة وهو ما يؤدى إلى انخفاض النقود الفعلية في التداول ، مما يعكس معامل تفضيل السيولة والعكس صحيح، أي أن ارتفاع سرعة التداول الدخلية للنقود يؤدي إلى انخفاض تفضيل السيولة ويؤدي إلى زيادة النقود الفعلية في التداول وهو ما يعكسه ايضا معامل تفضيل السيولة، و كل من الجدول رقم (7) والشكل رقم (8) يبينان تطور سرعة التداول الدخلية للنقود خلال فترة الدراسة (2005 – 2006) .

جدول رقم (7) تطور سرعة التداول الدخلية للنقود 2005-2016م

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	عرض النقود (M2)	سرعة التداول الدخلية للنقود %
2005	54,537.6	17,096.6	3.1
2009	63,689.1	44,161.3	1.44
2013	65,994.5	96,008.9	0.95
2014	30,871.0	69,404.7	0.44
2016	39,390.0	91,130.1	0.43

المصدر : من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في النشرات والاحصائيات النقدية لمصرف ليبيا المركزي 2005-2016م.

- سرعة التداول الدخلية للنقود = الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية /عرض النقود

الشكل رقم (8)
سرعة التداول النقدية

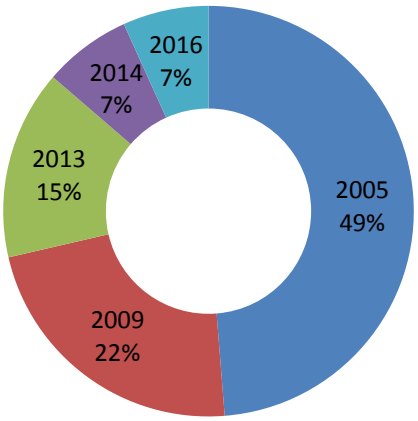

المصدر : الشكل من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الجدول رقم (7).

يوضح الجدول رقم (7) تطور سرعة التداول الدخلية للنقود للفرد خلال الفترة من (2005-2006)، والتي تقاس بحاصل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية على عرض النقود (**M2**) ، ومن الجدول يتضح انخفاض هذه النسبة من (3.1 ، 1.44 ، 0.95 ، 0.44 ، 0.43) في السنوات (2005 ، 2009 ، 2013 ، 2014 ، 2016) وهذا ما يؤكد أن زيادة تفضيل النقود هي نتيجة انخفاض سرعة التداول الدخلية للنقود وانخفاض النقود الفعلية في التعامل ويدعم ايضاً معامل تفضيل السيولة.

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات.

توصل الباحث من خلال دراسته الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها المساعدة في وضع رؤية واستراتيجية لوضعي السياسة النقدية في ليبيا لمواجهة الصعوبات التي يعني منها الاقتصاد الليبي :

أولاً : النتائج : خلصت الدراسة لجملة من النتائج اهمها :

1. من دراستنا لوحظ تطور وتضخم كبير للسيولة المحلية اثناء فترة الدراسة 2005 – 2016م، حيت بلغت الزيادة التي حققتها السيولة المحلية في هذه الفترة ما مقداره (74033.5) مليون دينار، أي زادت من (17096.6) مليون دينار عام 2005 إلى (91130.1) مليون دينار عام 2016 بمعدل نمو قدره (433%) أي أضعاف ما كان عليه في سنة 2005 .
2. شكل عرض النقود بمفهومه الضيق بالإجمالي اثناء فترة الدراسة ما قيمته (205789.3) مليون دينار ما نسبته 92.9% من اجمالي عرض النقود ، بينما بلغت اشباه النقود ما قيمته (15604.3) مليون دينار اثناء فترة الدراسة أي ما نسبته 7.04% من اجمالي عرض النقود.
3. بلغت العملة خارج المصارف في بداية فترة الدراسة (3308.7) مليون دينار عام 2005، ووصلت إلى (26452.5) مليون دينار ليبي عام 2016، أي بمعدل زيادة (700%)، بينما بلغت ودائع تحت الطلب بداية فترة الدراسة (10719.4) مليون دينار عام 2005 حتى وصلت (62840) مليون دينار ليبي عام 2016 أي بمعدل زيادة (486%) فالقطاع المصرفي في ليبيا يعاني أزمة سيولة نقدية وليس سيولة مصرفية.
4. أما مفهوم النقود بالمعني الواسع (**M2**) فقد انخفضت ودائع لأجل من (2368.2) مليون دينار ليبي 2005 إلى (1266.4) مليون دينار 2016، أي انخفضت بمعدل (–46.5%)، وأما بالنسبة لودائع الادخار فقد انخفضت من (700) مليون دينار ليبي عام 2005 إلى (571.3) مليون دينار ليبي عام 2016 أي انخفضت بمعدل (–18.3%).

5. من خلال تحليلنا لتطور السيولة المحلية اثناء فترة الدراسة اتضح زيادة واضحة ومضطردة في العملة خارج المصارف (لدى الجمهور) والودائع تحت الطلب كانت نتيجة ارتفاع في الانفاق على المرتبات والمهاية ، أكثر من الودائع الزمنية وذلك لانعدام الثقة بين الجمهور والمؤسسات النقدية بالبلاد (المصارف) وذلك لأسباب أمنية وسياسية بحثه.
6. حقق معامل التفضيل النقدي اثناء فترة الدراسة زيادة واضحة من (22.3%) عام 2009 إلى (26.6%) عام 2013، الى (42%) عام 2016 ، وهذه الزيادة تدل على تفضيل الافراد الاحتفاظ بالسيولة في صورة سائلة.
7. تشهد القاعدة النقدية في ليبيا لفترة الدراسة ارتفاعاً وتضخماً كبيراً وملحوظ مقارن بحجم الاقتصاد ، فقد بلغ عرض النقود ماقيمته (91130.1) مليون دينار عام 2016 منها (26452.2) مليون دينار عملة خارج المصارف، أي ما نسبته (29%) من العملة المحلية توجد في النشاط الاقتصادي خارج النظام المصرفي .
8. انخفاض نسبة سرعة التداول الدخلية للنقود وانخفاض النقود الفعلية في التعامل من (3.1 ، 1.44 ، 0.95 ، 0.44 ، 0.43) في السنوات (2005 ، 2009 ، 2013 ، 2014 ، 2016) تؤدي الى زيادة تفضيل السيولة لدى الجمهور.

ثانياً : التوصيات :

من نتائج الدراسة نخلص الى جملة من التوصيات التي يمكن ان تسهم في حل بعض الاشكاليات الواقعة في موضوع السيولة التي تم الإشارة لها في نتائج الدراسة ، وهي كالتالي :

1. على البنك المركزي وضع حلول لمواجهة زيادة المعروض النقدي في السوق .
2. ضرورة تعاون المصارف والحكومة من خلال إشراك علماء وخبراء ومختصين في القطاع المصرفي لوضع الية سليمة لإدارة السيولة في المصارف الليبية ، ووضع أطر قانونية وتنظيمية لإدارة السيولة.
3. إدارة كل من (المصرف المركزي طرابلس – البيضاء) مطالبة بالابتعاد عن التجاذبات والانقسامات السياسية على الساحة الليبية ، وان يتم توحيد الادارة بين المصرفين خدمة

للشأن العام ،وان توضح برنامجها وخططها لمواجهة كل هذه المشكلات المتعلقة بالسيولة النقدية والارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار.

4. ترشيد وتقنين إستخدام النقد الأجنبي, وحل مشكلة المواطنين الذين يحتاجون اليه في العلاج وغيره من الاغراض الشخصية ، وتوفير طلباتهم من النقد الاجنبي وذلك للتصدي للمضاربين وبارونات السوق الموازية من خلال إيجاد نافذة قانونية لهذا الغرض ، ووفقاً لإجراءات مشروعة وبدون اي قيود على الصرف.
5. وضع اليات مناسبة لعودة الثقة بين المواطن والمصارف الذي فقدت نتيجة الاقتتال والظروف السائدة في البلاد ، ومحاولة ايجاد صيغ جديدة للتبادل التجاري وطرق الدفع ، ومن امثلة ذلك زيادة الوعي بخصوص استخدام البطاقات الالكترونية في البيع والشراء لتخفيف الضغط على طلب السيولة.
6. التنسيق بين كل من (وزارة الاقتصاد – والمالية – والمصرف المركزي) لوضع الية مناسبة لتوفير السلع الاساسية عن طريق قنوات حكومية موثوقة مثل عودة (الجمعيات الاستهلاكية) التي توفر السلع الاساسية وبأسعار مناسبة ، وعدم منح الاعتمادات المستندية بشكل غير مدروس وعشوائي مما ساعد على التلاعب في مقدرات البلاد من النقد الاجنبي.

المراجع والمصادر :

اولاً : الكتب .

1. سيد الهواري ، ادارة البنوك "مع التركيز على البنوك التجارية والبنوك الاسلامية "، دار الجبل ، القاهرة ، 1987.
2. ضياء الدين الغنيم ، السيولة والربحية ، رسالة غير منشورة ، جامعة دمشق ، 2008.
3. فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري ، ادارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر" ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2000.

ثانياً : التقارير والنشرات الاحصائية ومحاضرات علمية ذات علاقة .

1. النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي لسنوات مختلفة اثناء فترة الدراسة .
2. تطور اهم البيانات والمؤشرات النقدية والمالية لليبيا ، مصرف ليبيا المركزي ، سنوات مختلفة لفترة الدراسة.
3. تطور السياسة المالية والنقدية في ليبيا ، سنوات مختلفة لفترة الدراسة .
4. نوري عبد السلام بريون ، محاضرة في النقود والبنوك ، اكاديمية الدراسات العليا /طرابلس ، 2006/3/19.